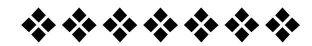
العلاقات التركية الأفريقية بعد 2002 : حكومة تركية جديدة وواقع ثنائي مختلف



الأستاذ/ خالد بقاص
أستاذ بجامعة الشهيد حمّة لخضر الودي الجزائر



ملخص:

تهدف الدراسة إلى بحث التوجه التركي الجديد نحو القارة الأفريقية خصوصا بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا نهاية سنة 2002، والذي أعلن عن مجموعة من الفعاليات والمشاريع الهادفة لتطوير واقع العلاقات التركية الأفريقية وخاصة مع الدول الواقعة جنوب الصحراء، غير أن ما يميز نظرة حكومة حزب العدالة – باعتبارها المبادر الرئيس لتطوير العلاقات – هي توجهها الشامل لجل مجالات التعاون السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والتجارية والأمنية إضافة إلى المساعدات الإنسانية والتنموية التي كانت بمثابة داعم قوي لتطوير العلاقات الثنائية ولزيادة ثقة الأفارقة بجدية الأتراك في الارتقاء بالعلاقات الثنائية.

Abstract:

The study aims to discuss Turkey's new orientation towards the African continent, especially after the arrival of the Justice and Development party(AKP) to power in Turkey by the end of the year 2002, which announced a series of events and projects aimed at the development of the reality of the Turkish-African relations, especially with countries situated in the south of the Sahara (Sub Saharan States), but what distinguishes the vision of the government of Justice party -as the main initiator to develop relations- is a mass-oriented for most of the fields : political, diplomatic, economic, trade and security cooperation, in addition to humanitarian and development assistance which was a strong supporter of the development of bilateral relations and to increase the confidence of Africans that the Turks are serious about improving bilateral relations.

مقدمة

شهدت العلاقات التركية الأفريقية بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية تراجعا كبيرا تسببت فيه عوامل عديدة أهمها التوجه الجديد لتركيا الحديثة بعد سنة 1923 والذي قاده زعيمها كمال أتاتورك، حيث اتبع نهجا مختلفا عن نهج الإمبراطورية، وذلك من خلال سياساته العلمانية التي سعى من خلالها إلى تقريب تركيا وربطها بجوارها الأوروبي وإبعادها عن روابطها التاريخية والحضارية، وبنظرة متفحصة للعلاقات التركية الأفريقية منذ تأسيس تركيا الحديثة وإلى غاية نهاية سنة 2002، نجد أنها كانت في أدنى مستوياتها خصوصا مع دول أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، والتي سجلت وجود سفارة واحدة بتركيا في العام 1997 وهي سفارة جمهورية جنوب أفريقيا، غير أن الوضع اختلف تماما بعد سنة 2002 ووصول الحكومة التركية الجديدة التي قادها حزب العدالة والتنمية، والذي أعلن عن تبني سياسة خارجية جديدة للبلاد، وهو ما استدعى وضع التساؤلات الرئيسية التالية:

فيم تتمثل مرتكزات وأهداف السياسة الخارجية التركية بعد سنة 2002؟

وما مكانة القارة الأفريقية في تلك السياسة؟

فيم تمثلت العلاقات التركية الأفريقية الجديدة وما مجالاتها؟

ما مستقبل العلاقات بين الطرفين؟

يمكن معالجة وتفكيك التساؤلات أعلاه من خلال العناصر التالية:

أولا- مبادئ وأهداف السياسة الخارجية التركية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية:

يرى القيادي في حزب العدالة والتنمية البروفيسور أحمد داود أوغلو – والذي يطلق عليه مهندس السياسة الخارجية لحكومة العدالة والتنمية- في كتابه "العمق الإستراتيجي" بأن رؤية تركيا للعالم في القرن الواحد والعشرين تقوم على ضرورة الالتزام بستة مبادئ للوصول إلى تطبيق سياسة خارجية إيجابية وفعالة وهي كالتالي:

المبدأ الأول: التوازن السليم بين الحرية والأمن

اعتبر أوغلو أنه من دون تحقيق أي دولة للتوازن بين الحرية والأمن بداخلها فلن تستطيع التأثير في محيطها، كما أن تحقق مشروعية النظم السياسية مرتبط بتوفير هذه الأخيرة الأمن لشعوبها وعدم تقليص حرياتها في مقابل ذلك، فالأنظمة التي توفر الأمن لشعوبها في مقابل حرمانها من الحرية ستتحول مع مرور الزمن إلى أنظمة سلطوية، كما أن الأنظمة التي تضحي بالأمن بحجة منح الكثير من الحريات، ستصاب بحالة اضطراب مخيف.

ويتعرض أوغلو إلى التوجه الذي ساد العالم بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر والتي رافقتها عديد الممارسات والإجراءات المقلصة للحريات بحجة التهديدات الإرهابية، مُنَوِّهًا بسياسة الدولة التركية الحريصة على صون مسألة الحريات انطلاقا من إيمانها بالديمقراطية التي اعتبرها أفضل قوة ناعمة تمتلكها تركيا(1).

المبدأ الثاني: تصفير المشكلات مع دول الجوار"صفر مشاكل"

يذكر داود أوغلو أن المقارن لوضع تركيا قبل وبعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة، سيجد أن علاقات تركيا بدول الجوار أصبحت علاقة جيدة بدءا بسوريا – قبل اندلاع الأزمة سنة 2011- إضافة إلى تطور العلاقات التركية

الجورجية لدرجة استخدام تركيا لمطار "باتوم" الجورجي وكأنه مطار تركي وهو ما يمكن اعتباره نجاحا دبلوماسيا مهما، ونفس الأمر ينسحب على بلغاريا وإيران.

المبدأ الثالث: التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار

والمقصود من هذا المبدأ تأثير تركيا في منطقة البلقان والشرق الأوسط والقوقاز ودول آسيا الوسطى، حيث كان للخارجية التركية اهتمام مؤثر وجاد في البلقان في سنوات التسعينيات خصوصا في أزمات البوسنة والهرسك وكوسوفو، بخلاف التأثير في منطقة الشرق الأوسط والذي كان محدودا بسبب الخلفيات التاريخية والصورة السلبية التي رسمت علاقة الطرفين ببعضهما، غير أن الضرورات البراغماتية للتعاون والتنسيق الدبلوماسيين حطمت تلك الحواجز النفسية والتاريخية، وجعلت تركيا أكثر التزاما بسياسة شرق أوسطية فعالة خصوصا بعد سنة 2002، حيث أضحت تركيا تملك قدرات واتصالات تجعلها متابعة للتطورات في الشرق الأوسط لحظة بلحظة، وقد دلت زيارة عبد الله غول للبنان سنة 2004 عندما كان وزيرا للخارجية- والتي كانت الزيارة الأولى لوزير خارجية تركي للبنان- على اهتمام تركي واضح بواقع ومشاكل منطقة الشرق الأوسط(2).

المبدأ الرابع: السياسة الخارجية متعددة الأبعاد

ويقصد بهذا المبدأ أن العلاقات مع مختلف اللاعبين الدوليين لا تعد بديلة عن بعضها البعض، بل متكاملة فيما بينها، وهو مبدأ يضع علاقات تركيا الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار ارتباطها بحلف الناتو تحت مفهوم العلاقات الثنائية، كما أن سعي تركيا للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي بالتزامن مع سياسات تركيا وعلاقاتها المتطورة مع روسيا وأوراسيا لا يمكن فهمها في إطار متضاد وإنما في إطار متكامل، والمقصود تحديدا من خلال ما سبق أن السياسة متعددة الأبعاد التي تنتهجها تركيا منذ 2002 لا تتضارب ولا تتناقض مع بعضها، إذ أنها سياسات مؤسسية راسخة. وهو ما يختلف عما كان عليه الوضع في فترة الحرب الباردة، حيث أن أي تنسيق مع المعسكر الشرقي يعد استعداء للمعسكر الغربي والعكس صحيح.

المبدأ الخامس: الدبلوماسية المتناغمة

شهدت الدبلوماسية التركية منذ سنة 2003 نشاطا بارزا من خلال عضويتها في عديد المنظمات الدولية واستضافتها لعديد المؤتمرات الدولية، فقد استضافت تركيا منذ 2003 قمة حلف شمال الأطلسي وقمة منظمة التعاون الإسلامي، ومنتديات دولية كثيرة، ووصلت سنة 2007 إلى أن أصبحت عضوا مراقبا في الاتحاد الأفريقي، وذلك بعد انفتاحها على القارة الأفريقية وإعلان الحكومة التركية بأن سنة 2005 هي سنة أفريقيا.

وقد أطلق أحمد داود أوغلو على الفترة التي امتدت من سنة 2002 بفترة التغيير الإيجابي التي من خلالها تركيا من صفة دولة مركز إلى صفة القوة العالمية.

المبدأ السادس: أسلوب دبلوماسي جديد

يتمثل هذا الأسلوب في تحول تركيا من دولة جسر إلى دولة فاعلة، حيث أدى مفهوم دولة الجسر إلى أن تظهر تركيا للشرقي بأنها غربية وتظهر للغربي بأنها شرقية، لذلك دعا أوغلو إلى رسم خريطة جديدة لتركيا تجعل منها دولة ذات دور

رئيسي ومركزي وذلك من خلال عملها على إنتاج أفكار واقتراح حلول في منابر الشرق ومنتدياته باسم هويتها الشرقية، وأن تقدم في ذات الوقت رؤيتها لمستقبل أوروبا في المحافل الأوروبية، وتطبيق تلك الخطة لا ينسحب على السياسيين والدبلوماسيين فقط، بل يتعداهم للمثقفين الأتراك أيضا والذين عليهم جميعا نقل موروثاتهم التاريخية والحضارية لأوروبا بشكل يجعل الأوروبيين يعتبرون أن انضمام تركيا لهم يعد مكسبا لا عبئا(3).

وفي ذات السياق تحدث الدكتور إبراهيم كالن – كبير مستشاري الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والناطق الرسمي باسم الرئاسة التركية – عن ثلاثة مبادئ رئيسية ارتكزت عليها سياسة تركيا الخارجية منذ سنة 2002 أحدها تعرض له البروفيسور أوغلو وهو التوازن بين الحرية والأمن، أما المبدآن الآخران فيتطرق أولهما إلى العدالة السياسية والاقتصادية والتي أكد من خلالها القادة الأتراك على وجوب إقامة النظام العالمي على مبادئ العدالة والمساواة كشرط مسبق لإيجاد حلول مستدامة طويلة الأجل للصراعات الموجودة في العالم، ويذكر الدكتور كالن بأن تركيا أسست علاقاتها مع العالم الخارجي على هذا النمط مع كل من البلقان ومنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وباقي دول العالم ، كما أكدت على ذات المبدأ في سياق حديثها عن إصلاح منظومة الأمم المتحدة، وذلك عند تعرضها للقضية الفلسطينية، إذ أكدت على إنهاء الاحتلال الفلسطيني، وحملت المجتمع الدولي مسؤولية تحقيق العدالة السياسية للشعب الفلسطيني، كما طرحت تركيا مسألة مهمة في القمة الرابعة لمنظمة الأمم المتحدة للبلدان الأقل نموا في العالم والتي استضافتها العاصمة التركية اسطنبول سنة 2011 إذ تحدثت عن رفع الظلم الاقتصادي عن الدول الضعيفة ودعت الدول الغنية في العالم لتقديم المساعدة إلى الدول الفقيرة في أفريقيا وآسيا بالخصوص.

أما المبدأ الثالث فتطرق فيه إبراهيم كالن إلى التنمية الاقتصادية والتجارية التي تتحقق من خلال التجارة والاستثمار، حيث استطاعت تركيا الوصول إلى المرتبة السابعة عشر عالميا ضمن أكبر الاقتصاديات في العالم والمرتبة السادسة ضمن أكبر الاقتصاديات إذا ما قورنت مع أوروبا، وقد سعت القيادة التركية إلى تنويع علاقاتها الاقتصادية مع القوى الصاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية في استراتيجيتها للتواصل مع قوى ودول غير غربية.

وتمكنت تركيا في هذا الإطار من إقامة مشاريع اقتصادية تعاونية بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي مع الدول المجاورة عن طريق إقامة مناطق للتجارة الحرة وتسهيل متطلبات الحصول على التأشيرة معها، استهدافا للوصول إلى ما يسميه الدكتور كالن بـ: "التمكين المتبادل"، أي خلق وضع اقتصادي مريح لجميع الأطراف المعنية بالتبادل الاقتصادي والتجاري، وقد أثمرت تلك السياسة نتائج مربحة لتركيا وشركائها التجاريين في الشرق الأوسط والبحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط وآسيا الوسطى(4).

ثانيا– مكانة القارة الأفريقية في السياسة الخارجية الجديدة لتركيا:

أ. أفريقيا في عهد تركيا الحديثة:

يمكن القول إن تهميش القارة الأفريقية في علاقات تركيا الحديثة استمر لأكثر من سبعين سنة خصوصا في الدول الواقعة فيما وراء الصحراء، غير أن الاهتمام عاد من جديد ولو نظريا سنة 1998 مع اعتماد الحكومة التركية آنذاك لخطة عمل سميت بـــ: "الانفتاح على أفريقيا" والتي أعدتها وزارة الخارجية وشارك في التحضير لها عدد من الفاعلين المحليين المتمثلين

في رجال أعمال ومجتمع مدني وممثلي الوزارات وممثلي عديد الشركات والمؤسسات الخاصة، إضافة إلى الأفارقة الذين حضروا عديد الاجتماعات لمناقشة تطوير العلاقات التركية الأفريقية.

وقد جاءت الخطة المذكورة نتاجا لأسباب ومشاكل عديدة شهدتها تركيا في علاقاتها الدولية سنة 1997 أهمها رفض الاتحاد الأوروبي ترشيح تركيا للانضمام له لأسباب تتعلق بالصراع التركي مع اليونان وقبرص، وهو الأمر الذي دفع الأتراك لتجميد الحوار السياسي مع الأوروبيين وجعلهم يتجهون إلى بدء انتهاج سياسة خارجية أوسع وأكثر انفتاحا على العالم الخارجي غير الغربي(5).

وقد ارتكزت خطة الانفتاح التركية على القارة الأفريقية المعلنة سنة 1998 على أربعة عوامل رئيسية تمثل أولها في العامل الدبلوماسي، والذي هدفت من خلاله تركيا إلى زيادة عدد التمثيليات الدبلوماسية في أفريقيا، ورفع مستوى التمثيل إلى أرقى درجاته وهي درجة السفارة، أما العامل الثاني فتمثل في الشق السياسي من خلال تبادل الزيارات الرسمية، وهو ما يرتبط بشكل وثيق مع العامل الدبلوماسي، أما العامل الثالث فيتعلق بالجانب الاقتصادي والتنموي، إذ هدفت تركيا إلى تشجيع التبادل التجاري وتنشيط العلاقات الاقتصادية بين الطرفين وزيادة الدعم الإنساني والتنموي للقارة الأفريقية التي تعاني مشاكل تنموية كبيرة، أما العامل الرابع فهو العامل الثقافي حيث سعت القيادة التركية إلى تعميق أواصر التعاون الثقافي وتطويره، خصوصا أن الأفارقة يتشاركون مع الأتراك في بعد ثقافي يشملهما وهي الثقافة الإسلامية والإرث الإسلامي الذي يشكل عاملا مشجعا يمكن الاستناد عليه في تحسين واقع العلاقات مع الأفارقة(6).

وقد تضمنت الخطة مجموعة إجراءات اشترطت تطبيقها للرقي بالعلاقات مع الدول الأفريقية، غير أن واقع التطبيق كان في أدنى مستوياته وفي أضعف صوره طيلة الفترة الممتدة من سنة 1998 إلى غاية 2003، حيث لم يزر تركيا إلا الرئيس التشادي وكان ذلك سنة 2000، في حين أنه لم يزر أي مسؤول تركي رفيع المستوى أفريقيا طيلة الفترة المذكورة باستثناء إقامة برلمانيين أتراك للجان صداقة مع برلمانيين سودانيين وكان ذلك سنة 1999، كما بقيت العلاقات الاقتصادية والتجارية عند أدنى مستوياتها.

ويمكن تفسير عدم تحسن العلاقات التركية الأفريقية بالرغم من إعلان خطة الانفتاح سنة 1998 بالمشاكل والاضطرابات السياسية الداخلية في تركيا بسبب تواجد ثلاثة أحزاب من أطياف مختلفة في الإئتلاف الحكومي، إضافة إلى الزلزال الكبير الذي حدث في تركيا سنة 1999 والذي خلف خسائر بشرية ومادية كبيرة وما رافقه من أزمة اقتصادية حادة وقعت بين سنتي 2000 و2001.

ويمكن الإشارة إلى أن وزير خارجية حكومة الائتلاف إسماعيل جيم، صرح مرات عديدة بتبني رؤية جديدة للسياسة الخارجية التركية تقوم على أبعاد متعددة تنظر من خلالها إلى القارة الأفريقية باعتبارها قارة مهمة لتركيا(7).

ب. وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا:

مع وصول حزب العدالة للسلطة في تركيا نهاية سنة 2002 بدأت العلاقات التركية الأفريقية تتجه نحو التغيير، استنادا إلى التغيير العام في نظرة القيادة التركية الجديدة للعالم، والتي ترى أن الدول الأفريقية والآسيوية لم تعد مناطق نائية ومصدرا للمشكلات، بل يجب إقامة علاقات سياسية واقتصادية معها، ثم تطوير تلك العلاقات إلى شراكات إن تطلب الأمر.

وتدخل هذه النظرة الجديدة للقارة الأفريقية ضمن استراتيجية تركية تهدف إلى إعادة التموضع بين كبرى الاقتصاديات في العالم، ومن أجل ذلك اتخذت تركيا من الإرث التاريخي والثقافي منطلقا لها، وأصبحت تشكل مواقف ووجهات نظر إقليمية وعالمية خاصة بها، حيث تحولت في علاقاتها مع الغرب من كونها دولة عادية إلى دولة تقرر مصيرها بشكل مستقل، وقد شكل ذلك قيمة كبيرة ومؤشرا واضحا لرؤيتها المستقبلية(8).

وقد شهدت تركيا بدءا من سنة2003 وما بعدها استقرارا سياسيا داخليا ودعما خارجيا كبيرا نتج عن سياسات الحكومة الجديدة في مجال استثمارات القطاع الخاص التي أولت الحكومة اهتماما خاصا بها، إضافة إلى تراجع سيطرة الحكومة على القطاع الخاص، خصوصا فيما يتعلق بمصادر رؤوس الأموال والإنتاج والبيع، مما أنتج ارتفاعا ملحوظا في حجم الاستثمار تجاوز الأربعة أضعاف خلال سبع سنوات(9).

وقد انسحب التطور الاقتصادي والسياسي لتركيا على علاقاتها مع الدول الأفريقية والتي اعتبرها أحمد داود أوغلو دولا استراتيجية، حيث رأى بأنه لا يمكن للسياسة الخارجية التركية التأثير في السياسات الإقليمية أو العالمية دون أن يكون لديها تصور ورؤية واضحة لعلاقاتها مع القارة الأفريقية، كما أن المنظور التركي الجديد لأفريقيا لا يعتبر الأخيرة بعيدة عن تركيا، فتركيا تعد من الناحية الجيو سياسية دولة أوراسية ذات جوار مباشر مع أفريقيا، واعتبر أن أفريقيا تمثل ساحة اختبار حقيقي لرؤية السياسة الخارجية التركية الجديدة التي ترتكز على التصور الجيو سياسي والعمق الاستراتيجي والأسلوب الدبلوماسي(10).

ثالثا– محاور ومجالات العلاقات التركية الأفريقية بعد 2002:

استنادا إلى خطة الانفتاح على أفريقيا المعلنة سنة1998 والتي لم يكتب لها التطبيق، اعتمدت حكومة العدالة والتنمية في تركيا استراتيجية تهدف إلى تعزيز العلاقات مع القارة الأفريقية، فمنذ سنة 2003 أعدت مستشارية التجارة الخارجية برنامجا سمي " استراتيجية تطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول الأفريقية"(11) والذي رافقته حركية سياسية ودبلوماسية للمسؤولين الأتراك تجاه القارة الأفريقية، والتي يمكن توضيحها كالتالي:

أ.العلاقات السياسية والدبلوماسية:

في السنوات الأولى اهتمت تركيا بإرساء وضعها الداخلي السياسي والاقتصادي، واستطاعت في وقت وجيز كسب الاحترام الداخلي والإقليمي والدولي لها وهو ما أعطى انطباعا جيدا لدى العالم عن قدرة القيادة التركية الجديدة على المساهمة في تطوير علاقات دولية سلمية وإيجابية، وقد رأت القيادة التركية ضرورة تطبيق مقولات منظريها وعلى رأسهم البروفيسور داود أوغلو فيما يخص السياسة الخارجية متعددة الأبعاد، حيث أعلنت سنة 2005 سنة القارة الأفريقية أي سنة الانفتاح على أفريقيا وأعقبها في نفس السنة زيارة رئيس الوزراء آنذاك رجب طيب أردوغان لكل من إثيوبيا وجنوب أفريقيا، وقد كانت تلك الزيارة تاريخية بالنسبة لتركيا والقارة الأفريقية، نظرا لفتحها المجال أمام زيارات أخرى نحو القارة، والتي أثمرت في وقت وجيز نتائج مهمة في العلاقات التركية الأفريقية، حيث نالت تركيا بتاريخ الثاني عشر من أفريل صفة مراقب في منظمة الاتحاد الأفريقي، واستطاعت بعد ثلاث سنوات وتحديدا في جانفي 2008 نيل صفة "شريك استراتيجي"للاتحاد الأفريقي،

والتي جاءت بعد القمة الأفريقية الأوروبية التي عقدت في ديسمبر 2007 في مدينة مدريد الإسبانية والتي شارك فيها رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان(12).

وتعتبر قمة اسطنبول 2008 التي استضافتها تركيا بين يومي 18 و21 أوت 2008 من أهم القمم في تاريخ العلاقات المعاصرة بين تركيا وأفريقيا، حيث تمحور عنوانها تحت شعار" التضامن والشراكة من أجل مستقبل مشترك"، وقد توافقت القمة مع الحملة التي بدأتها تركيا سنة 2007 لنيل مقعد غير دائم في مجلس الأمن لسنتي 2009-2010، وهو ما اعتبر سببا رئيسيا آنذاك لدعوة تركيا الزعماء الأفارقة لحضور القمة، وقد شهدت القمة حضورا أفريقيا مكثفا بمسؤولين مثلوا نحو 53 دولة أفريقية منهم رؤساء كل من السودان وجيبوتي وبوركينافاسو وجزر القمر وغينيا الاستوائية، إضافة إلى ممثلين عن عشرين منظمة دولية بينهم رئيس الاتحاد الأفريقي والأمين العام للجامعة العربية ومستشار الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الأفريقية.

وقد هدفت القمة إلى وضع برنامج عمل لتطوير العلاقات التركية الأفريقية في مختلف المجالات، حيث أعلنت تركيا سعيها لفتح سفارات لها في القارة الأفريقية، وتطوير مستوى التمثيل الدبلوماسي إلى أرقى درجاته، كما أعلنت تركيا عن رغبتها في زيادة حجم التبادل التجاري مع الأفارقة وتوسيع نطاق الرحلات الجوية المتبادلة، كما عبرت عن استعدادها للتعاون العلمي والثقافي من خلال تقديمها منحا دراسية للطلبة الأفارقة(13).

وقد نتج عن القمة صدور إعلان اسطنبول للتعاون الاقتصادي والثقافي والتجاري بين تركيا والأفارقة، والذي مثل الأساس لبناء علاقات متطورة بين الطرفين.

واستطاعت تركيا سنة 2008 الانضمام إلى البنك الأفريقي للتنمية الذي يعد أكبر مؤسسة مالية في القارة الأفريقية، لتصبح تركيا العضو غير الإقليمي الخامس والعشرين للبنك والذي يسمح لها بالمساهمة في رأس مال البنك.

وقد ساعد هذا الارتباط المؤسسي التركي الأفريقي في توثيق الصلات وتعميقها، ويظهر ذلك واضحا من خلال مؤشر تزايد عدد الزيارات المتبادلة بين المسؤولين الأتراك ونظرائهم الأفارقة، فعلى الجانب التركي مثلت زيارة الرئيس عبد الله غول سنة 2009 إلى كل من كينيا وتنزانيا حدثا بارزا، حيث كان أول رئيس تركي تتجه طائرته نحو بلاد جنوب القارة الأفريقية بعد عقود من الزمن، وقد مثلت تلك الزيارة دلالة واضحة على الرغبة التركية في التواجد بالقارة الأفريقية(14).

وفي الفترة ما بين 2008 و2011 تم عقد نحو 75 مؤتمرا وزاريا بين تركيا ودول أفريقيا جنوب الصحراء، وفي مطلع سنة 2013 وصل عددها إلى حوالي 84 مؤتمرا.

ولم تشمل الزيارات المتبادلة المستوى الرئاسي والوزاري فقط، بل تعدته إلى لجان الصداقة البرلمانية، ففضلا عن الصداقة البرلمانية التركية السودانية التي أسست سنة 1999، أنشأ البرلمان التركي صداقة مع برلمانات أفريقية أخرى كالبرلمان المالي سنة 2006 والغيني سنة 2009 والتنزاني سنة 2010 والسنغالي سنة 2013(15).

وعلى مستوى الزيارات رفيعة المستوى سجلت سنة 2011 زيارة رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان إلى كل من السودان والصومال وإثيوبيا وجنوب أفريقيا والغابون، كما زار مطلع سنة 2013 كلا من النيجر والسنغال.

وقد سجلت تركيا أيضا زيارات رسمية عديدة لرؤساء كل من نيجيريا وتشاد وجيبوتي والصومال وموريتانيا وتنزانيا وأوغندا وزامبيا.

ومع وصول أردوغان إلى رئاسة الجمهورية في تركيا قام بزيارات رسمية عديدة إلى أفريقيا منها إثيوبيا والصومال وجيبوتي في جانفي 2015[(16)].

وبنظرة حسابية بسيطة ومقارنة للحركية السياسية بين الأتراك والأفارقة جنوب الصحراء منذ نشأة تركيا الحديثة سنة 1923 تسجل الدراسة ما يلي:

في الفترة من 1923-1998: تم تسجيل أربع زيارات لمسؤولين أتراك للقارة.

في الفترة من 1998-2003: لم تسجل أية زيارة.

من 2003 -2014: سجلت ثمانية عشر زيارة للقارة الأفريقية منها ثمان زيارات من درجة رئيس جمهورية وسبع زيارات من درجة رئيس وزراء وثلاث زيارات من درجة وزير خارجية، وهذا فضلا عن زيارات الوزراء القطاعيين، حيث سجلت الفترة بين سنتي 2009 و2011 نحو سبع وثلاثين(37) زيارة لمسؤولين أتراك للقارة ضمت رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزراء من مختلف القطاعات وممثلين برلمانيين، فيما سجلت نفس الفترة نحو ست وسبعين (76) زيارة لقادة أفارقة نحو تركيا[(17)].

ومن خلال ما تقدم يمكن القول إن واقع العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الأفارقة والأتراك تحسن بشكل ملحوظ منذ وصول حزب العدالة للسلطة سنة 2002 وهو ما يدل دلالة واضحة على الرؤية الاستراتيجية التي تعيرها تلك القيادة للقارة الأفريقية، والتي ترجمت إلى واقع عملي ملموس.

وفي الشأن الدبلوماسي أولت الحكومة التركية منذ 2002 اهتماما بالغا بتطوير تمثيلها في الدول الأفريقية وخصوصا مع الدول الواقعة جنوب الصحراء، نظرا للإهمال المسبق لها مقارنة بالدول في شمال أفريقيا والتي كانت لديها علاقات دبلوماسية دائمة مع تركيا الحديثة بالرغم من ضعفها، وذلك بحكم عديد الاعتبارات التاريخية والثقافية المشتركة.

وقد سجلت سنة 2005 قرارا رسميا تركيا بإقامة مزيد من السفارات التركية في أفريقيا ما وراء الصحراء[(18)]، في مقابل العمل على إقامة سفارات لتلك الدول في الأراضي التركية، والتي كان عددها قليلا جدا قبل 2005، حيث سجلت سنة 1997 وجود سفارة واحدة لأفريقيا جنوب الصحراء في تركيا، وهي سفارة جمهورية جنوب أفريقيا.

واستطاعت تركيا تحقيق تقدم ملحوظ في علاقاتها الدبلوماسية مع الأفارقة، حيث سجلت اثني عشرة (12) سفارة لها في القارة سنة 2009 بعد فتحها سفارتين في كل من ساحل العاج وتنزانيا ألحقتهما بإثيوبيا وكينيا ونيجيريا والسنغال وجنوب أفريقيا والسودان والكونغو الديمقراطية، كما فتحت سفارات لها في كل من أنغولا والكاميرون وغانا ومدغشقر ومالي وأوغندا في سنة 2010، وألحقت بهم سنة 2011 مجموعة أخرى ضمت كلا من غامبيا وموريتانيا وموزمبيق والصومال وجنوب السودان وزامبيا وزيمبابوي، وفي سنة 2012 افتتحت سفارات لها في بوركينافاسو والغابون وناميبيا والنيجر وأضافت سنة 2013 كلا من تشاد وغينيا وجيبوتي وإريتريا، لتصبح تركيا أول دولة في العالم تمتلك تمثيلا دبلوماسيا بدرجة سفارة في كل دول القرن الأفريقي[(19)].

وقد وصل عدد السفارات التركية في أفريقيا سنة 2015 إلى تسع وثلاثين (39) سفارة بعدما كانت اثني عشر (12) فقط سنة 2009، وبالمقابل سجلت السفارات الأفريقية في تركيا زيادة وصلت إلى واحد وثلاثين (31) سفارة سنة 2015 بعدما كان عددها لا يتجاوز العشرة سنة 2009، وهو ما يثبت انفتاحا واضحا للسياسة الخارجية التركية على القارة التي طال تهميشها عقودا طويلة، كما أصبحت الخطوط الجوية التركية تنظم رحلات نحو ثمانية وأربعين (48) مركزا في ثمان وعشرين (28) دولة أفريقية[20].

ب. العلاقات الاقتصادية والتجارية:

سعت القيادة التركية بعد تحسينها وتطويرها للعلاقات الدبلوماسية مع الأفارقة إلى فتح مجال أكبر للتعاون معهم، ويعتبر الجانب الاقتصادي والتجاري من أهم تلك المجالات التي تسعى كل دولة راشدة لتطويره والارتقاء به، وقد حققت القيادة التركية من خلالها سياستها الاقتصادية المعتمدة بعد سنة 2002 تقدما اقتصاديا جعلت الاقتصاد التركي يحتل المرتبة السادسة عشر (16) عالميا مع مطلع سنة 2011.

وتأسيسا على ذلك وضعت حكومة العدالة والتنمية سنة 2003 خطتها للتعاون الاقتصادي والتجاري مع أفريقيا والتي سميت بـــ" إستراتيجية تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع أفريقيا" والتي تمثلت أهدافها فيما يلي:

زيادة حصة تركيا في حجم التجار الكلي مع الدول الأفريقية بأكثر من ثلاثة بالمائة في ثلاث سنوات.

- فتح الطريق لشركات المقاولات التركية الصغيرة والمتوسطة لاختراق دول المنطقة.
- القيام باستثمارات مشتركة واستثمارات تركية مباشرة في الدول الأفريقية لزيادة القدرة التنافسية لتركيا في قطاعات محددة.
- نقل التكنولوجيا التركية لدول المنطقة.
- رفع حصة شركات البناء التركية الاستشارية والهندسية في الأسواق الأفريقية.
- التخفيف من حدة الفقر في أفريقيا عن طريق الاستثمار الاقتصادي هناك وإرساء مزيد من القيم المضافة في اقتصاداتهم المحلية[21].

ولتحقيق الأهداف المذكورة وضعت الحكومة التركية أدوات رئيسية لذلك تمثلت في:

- بدء حوار منتظم ومفاوضات اقتصادية رفيعة المستوى لأجل إنشاء لجان اقتصادية مشتركة.
- التسريع في عقد اتفاقيات أساسية بمثابة إطار قانوني للعلاقات الثنائية المتبادلة.
- وضع ترتيبات للتجارة التفضيلية واتفاقات تجارة حرة مع الدول الأفريقية.
- تقديم الدعم والمساعدات التقنية للدول الأفريقية في عديد المجالات الاقتصادية والتجارية الدولية.
- دعم جهود الأفارقة الهادفة لعضوية منظمة التجارة العالمية.
- إنشاء مكاتب للاستشارة التجارية في الدول الأفريقية.
- دعم ومساعدة وإقراض الشركات التركية لتأطير نفسها وإيجاد مشاريع لها في القارة الأفريقية.
- تعزيز نشاط البنوك التركية في الدول الأفريقية[22].

وعلى مستوى الواقع العملي فإن لغة الأرقام تعد الأفضل لشرح واقع تطور العلاقات الثنائية التركية الأفريقية خصوصا بعد 2002، حيث كان حجم التجارة التركية مع مجمل دول القارة الأفريقية يبلغ نحو 5.4 مليار دولار سنة 2003، ووصل بعد خمس سنوات إلى نحو 16 مليار دولار، أي أنه تضاعف نحو ثلاث مرات، وهو رقم مهم يمكن الاستناد عليه في تفسير التحسن، بالرغم من أن 16 مليارا لا تعد رقما كبيرا إذا ما قورنت بحجم التجارة الكلي لتركيا مع العالم والذي بلغ سنة 2008 نحو 300 مليار دولار(23).

غير أن ما يمكن ملاحظته أيضا أن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين تركيا ودول أفريقيا جنوب الصحراء كانت ضعيفة جدا قبل وصول قادة حزب العدالة للحكم، إذ كانت مركزة على دول الشمال الأفريقي بشكل كبير، ففي سنة 1997 بلغ حجم التجارة التركي مع دول شمال أفريقيا نحو 2.7 مليار دولار مقابل 638 مليون دولار مع الدول الأفريقية جنوب الصحراء، وهو ما يدل على ضعف اهتمام المسؤولين الأتراك آنذاك بالأفارقة في الجنوب، لكن الواقع بدأ يتغير بعد 2002 تغيرا كليا، حيث ارتفعت قيمة التبادل التجاري من نحو 3.3 مليار دولار سنة 2002 إلى حوالي 11 مليار دولار سنة 2008، ثم تطورت لتصل إلى نحو 20 مليار دولار سنة 2014.

وقد جاء التغير واضحا على مستوى العلاقات التركية مع الأفارقة جنوب الصحراء، إذ سجلت سنة 2011 تطورا واضحا في حجم التجارة البينية حيث وصل إلى نحو 07 مليار دولار بعدما كان في حدود 1.3 مليار دولار سنة 2003، أي أنه تضاعف بنحو خمس مرات خلال ثمان سنوات، وهو ما يمكن تفسيره بتنفيذ الحكومة لخطة التطوير الاستراتيجية المعلنة سنة 2003، والتي حثت الطرف التركي على توقيع اتفاقيات تقنية تجارية واقتصادية مع الأفارقة سميت اختصارا بـ"TET" أي TRADE,ECONOMIC,TECHNICAL وهو ما تم تنفيذه مع كل من مالي والكونغو سنة 2000 ثم أوغندا والسودان سنة 2005 وكل من بوركينافاسو ومالاوي سنة 2006 ومدغشقر وكينيا سنة 2007 ومع كل من ساحل العاج وأنغولا سنة 2008 ومع الكاميرون سنة 2010، وترافقا مع بدء توقيع تلك الاتفاقيات وحتى سنة 2014 زار تركيا نحو واحد وثمانين (81) وزيرا من أفريقيا جنوب الصحراء للتباحث في إمكانيات التعاون فيما يتعلق بوزاراتهم، وقد شملت حقائب أولئك الوزراء مجالات الاقتصاد والتجارة والتعاون الدولي والمالية، ومنذ سنة 2007 عينت تركيا سبع ملحقات تجارية تابعة لها في دول أفريقيا جنوب الصحراء، كما اجتمع الاتحاد التركي للغرف والسلع المتبادلة والمعروف اختصارا بـ "TOBB"مع اتحاد الغرفة الأفريقية للتجارة والصناعة والفلاحة والحرف المسمى " UACCIAP" من أجل توسيع التعاون لإنشاء غرفة أفريقية تركية مشتركة(24).

وبفضل التشجيع الحكومي، تمكنت الشركات التركية من الحصول على فرص استثمارية في أفريقيا، حيث سجلت سنة 2007 تنفيذ المتعاقدين الأتراك لأكثر من ثلاثة آلاف مشروع في سبعين دولة حول العالم بقيمة بلغت 105 مليار دولار، وقد كان للقارة الأفريقية نسبة 22 بالمائة من تلك المشروعات، والتي سجلت ازديادا بعد ذلك(25).

كما عمدت تركيا إلى تطوير استثماراتها في أفريقيا من خلال قطاع النفط، حيث وقعت اتفاقيات عديدة سنة 2014 للتعاون الطاقوي مع عدة دول أفريقية جنوبية منها الكاميرون وكينيا والنيجر والسودان وأنغولا، وغانا التي وقعت عن

طريق شركتها الوطنية للكهرباء اتفاقية مع تركيا سنة 2014 لبناء محطتي تقوية متحركة من أجل توفير نحو 20 في المائة من احتياجات الغانيين الكهربائية، وقد حددت عشر سنوات لتنفيذ وتسليم المشروع(26).

وقد بلغت قيمة المشاريع التي نفذها المقاولون الأتراك في أفريقيا بين سنتي 1972و 2013 نحو 39 مليار دولار أي ما نسبته 19في المائة من مجمل الأعمال المقاولاتية التركية الخارجية(27).

ويمكن الإشارة إلى التواجد المقاولاتي التركي في شمال أفريقيا من خلال شركات التشييد والبناء والتي استثمرت في مشاريع كبرى في كل من ليبيا والجزائر والمملكة المغربية، حيث سجلت سنة 2011 وجود حوالي نصف آلات البناء التركية التي تعمل في الخارج في منطقة شمال أفريقيا، وهو ما يدل على عمق وقوة العلاقات الاقتصادية بين تركيا ودول المنطقة(28).

وقد أخذت الحكومة التركية خطوات متقدمة نحو المشاركة في المنظمات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا، حيث أضحت السفارة التركية في نيجيريا مقرضة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ECOWAS سنة 2005،كما انضمت سنة 2008 إلى البنك الأفريقي للتنمية(29)، ولديها علاقات استراتيجية مع مجموعة شرق أفريقيا EAC عن طريق السفارة التركية في العاصمة التنزانية "دار السلام" منذ 2010، حيث تسعى تركيا للوصول معها آفاق 2019 إلى منطقة تبادل حر(30)، كما اعتمدت السفارة التركية في العاصمة الزامبية "لوزاكا" ممثلا عن تركيا في السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا والمعروفة اختصارا بـ COMESA سنة 2012، كما اعتمدت السفارة التركية في العاصمة الإثيوبية "أديس أبابا" ممثلة عن تركيا في الهيئة الحكومية للتنمية المعروفة اختصارا بـ IGAD وذلك سنة 2012، واعتمدت السفارة التركية في العاصمة الغابونية "ليبرفيل" ممثلة عن تركيا في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمعروفة اختصارا بـ ECCAS وذلك سنة 2013(31).

وفيما يتعلق بالتبادل التجاري بين الأتراك والأفارقة، نجد أن غالبية الصادرات التركية نحو دول أفريقيا تتمثل في سلع إنتاجية كالحديد والفولاذ، وأطعمة ومنتجات استهلاكية وأنسجة وإسمنت، إضافة للبلاستيك ومجموعة أخرى من المنتجات المصنعة، في حين تستورد تركيا من الأفارقة منتجات أولية كالقطن والمعادن والأحجار الكريمة والفحم والجلود والنفط وأخشاب البناء وبعض الأطعمة(32).

أما الميزان التجاري الأفريقي التركي فيختلف بين شمال القارة وجنوبها، حيث تصدر تركيا لدول شمال أفريقيا ثلاثة أضعاف ما تستورده منها، في حين يعد الميزان التجاري أكثر مساواة مع دول أفريقيا جنوب الصحراء مع تفوق مسجل لصالح تركيا، وتعد دول جنوب أفريقيا ونيجيريا وإثيوبيا وغانا وساحل العاج والسودان من أهم الشركاء التجاريين لتركيا في جنوب القارة(33).

ج. العلاقات الأمنية:

يبدو أن تطور العلاقات التركية الأفريقية على الصعيدين السياسي والاقتصادي أدى إلى توسيع آفاق التعاون لتشمل مجالات أخرى أهمها المجال الأمني، حيث تتأسس مشاركة تركيا في أمن القارة الأفريقية على عديد المرتكزات أولها المشاركة في الجهود الدولية لتحقيق السلام والاستقرار في القارة والتي ترعاها منظمة الأمم المتحدة، فمنذ أوت 2015 أخذت تركيا حصة في سبع من مجمل تسع مهام أمنية متواجدة في القارة الأفريقية، كما قامت نهاية سنة 2014 بتدريب 2200 عسكريا

يمثلون أكثر من عشرين دولة أفريقية وذلك بتركيا، وقد نفذ عبر مشروع مشترك بين وكالة التعاون والتنسيق التركية المعروفة بـ TIKA والأكاديمية الوطنية للشرطة التركية في أنقرة في الفترة بين 2015 و2016.

أما المرتكز الثاني فيتمثل في مساهمة تركيا في تأمين خطوط التجارة الدولية من خلال جهودها في منطقة القرن الأفريقي، حيث لعبت تركيا دورا فاعلا منذ سنة 2009 في مكافحة القرصنة في خليج عدن، وقدمت دعما عسكريا لأجل هذا الهدف بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

في حين يتمثل المرتكز الثالث في المسألة الصومالية تحديدا، والتي يمكن من خلالها قراءة توجه تركيا الأمني نحو القارة الأفريقية، حيث تساهم تركيا في عملية بناء الدولة في الصومال في عديد المجالات منها تدريب الأجهزة الأمنية، وتخصيصها ميزانية لإعادة هيكلة قوات الجيش والشرطة الصومالية، وقد بنت تركيا مدرسة لتكوين الضباط بالعاصمة الصومالية مقديشو، وتلقى أكثر من 500ضابط شرطة صومالي تدريبا في تركيا بين سنتي 2013-2015، كما أشرفت القوات المسلحة التركية على تدريب الجيش الصومالي سنة 2016 بعد طلب رسمي من الحكومة الصومالية(34).

وقد بلغ التعاون العسكري والأمني مع الصومال مستويات عليا وصلت إلى إنشاء قاعدة عسكرية تركية في الصومال سنة 2016، يتم من خلالها تدريب الجيش الوطني الصومالي وذلك بمساعدة قوات الإتحاد الأفريقي والقوات الخاصة الأمريكية المعروفة بالكومندوس، بهدف مواجهة حركة الشباب المتمردة التي تهاجم المقار الحكومية وتبث عدم الاستقرار في البلاد(35).

ويمكن فهم الدور التركي الأمني في الصومال وأفريقيا بشكل عام من ثلاثة اقترابات، أولها الجانب الإنساني الذي اعتمدته تركيا في خطاباتها منذ الزيارة التاريخية الأولى لأوردوغان إلى الصومال سنة 2011، إذ قدم الأتراك مساعدات كبيرة ومتكررة للصومال وتجاوزتها إلى مساعدات تنموية شملت عديد الدول الأفريقية ويمكن الإشارة في هذا المجال إلى ما تقدمه وكالة TIKA التابعة لرئاسة الوزراء والتي تقوم بمشاريع كبيرة جدا في أفريقيا صحية وزراعية وبنيوية وتعليمية. أما الاقتراب الثاني فهو عامل تنفيذ السياسات التنموية في الصومال وأفريقيا عموما، والذي لم يعتمد على الدعم الحكومي الرسمي فقط بل تعدته إلى مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالشؤون الإنسانية والتنموية، وعلى رأسها نجد هيئة الإغاثة الإنسانية التركية IHH والتي أصبحت معروفة عالميا في الشأن الإنساني والإغاثي.

أما الاقتراب الثالث فيتمثل في اعتماد تركيا على النهج الإقليمي في اهتمامها بقضايا أفريقيا، فالمسألة الصومالية تتجاوز الدولة القومية لتشمل الأبعاد الإقليمية والعالمية، والتي تتطلب حلولا قائمة على التنسيق والتوازن الإقليمي(36).

رابعا- مستقبل العلاقات الثنائية:

من خلال ما تم تحقيقه خلال مسيرة أربعة عشر عاما منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا، يمكن القول إن العلاقات التركية الأفريقية تتجه نحو مزيد من التحسن، نظرا للاستراتيجية التركية الشاملة تجاه القارة والتي تستخدم مختلف مجالات التعاون من أجل تطوير العلاقات الثنائية، كما أن النظر إلى المشكلات الرئيسية للأفارقة ومحاولة معالجتها، يمكن أن يكون ضامنا لقبول السياسة التركية في القارة الأفريقية سواء من جهة الأنظمة أو من جهة الشعوب، فاعتماد تركيا سياسة الدفع تجاه حلحلة المشاكل الأفريقية، وتخصيص برامج حكومية دقيقة لتقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية، وبناء المشاريع

ذات النفع العام كمجالات الصحة والزراعة ومشاريع البنية التحتية وتدريب الكوادر البشرية، وتوفير المعدات اللازمة للتنمية في شتى المجالات، على غرار ما تنفذه وكالة التعاون والتنسيق التركية TIKA، إضافة إلى دور مؤسسات المجتمع المدني التركية والتي تعمل بالتوازي مع برنامج الحكومة، كل هذه الآليات تحقق القبول العام للتواجد التركي في أفريقيا، ما يجعل تركيا تمثل بديلا وخيارا أفضل للأفارقة من الخيار الغربي بشقيه الأوروبي والأمريكي صاحب المشروطيات أو الصيني البراغماتي، خاصة إذا أضيف العامل الثقافي والحضاري والديني الذي يربط تركيا بكثير من الدول الأفريقية، والذي يعد عاملا مساعدا على منح أفضلية للأتراك في مقابل الدول الكبرى الأخرى الساعية للتواجد الاستثماري والاقتصادي والأمني في المنطقة.

خاتمة:

يمكن القول إن السياسة الخارجية الجديدة التي اعتمدتها تركيا بعد سنة 2002 والتي ارتكزت على مفاهيم جديدة لصياغة دور تركيا في العلاقات الدولية، أثمرت عديد النجاحات على المستوى الداخلي الاقتصادي والسياسي، وأيضا على المستوى الخارجي بشقيه الإقليمي والدولي، حيث أصبحت تركيا صاحبة رأي ودور فاعل في محيطها الإقليمي وأيضا ضمن التفاعلات الدولية القائمة.

كما أن المنظور التركي الجديد والمختلف للقارة الأفريقية، ساهم هو الآخر في الانفتاح على القارة ذات الإمكانيات والموارد المهمة، وحقق نقلة نوعية في علاقات الطرفين ببعضهما، من خلال استفادة تركيا من مشاريع اقتصادية واستثمارية مربحة، واستفادة الأفارقة من السياسة التركية في القارة والتي نفذت مئات المشاريع البنيوية التنموية والإنسانية.

أما التوجه التركي الأمني في القارة الأفريقية، فكان هادفا بالأساس إلى توفير المناخ الملائم للعمل الاستثماري في القارة، فبدون توفر الأمن لا يمكن تحقيق التطور الاقتصادي والتنموي.

وقد نتج عن المنظور التركي الجديد والشامل للقارة الأفريقية قبول أفريقي يمكن استثماره في رفع مستوى العلاقات إلى أرقى درجاته، ما يحقق للطرفين فضاء تعاونيا أوسع ومستقبلا مشتركا أفضل.

التهمـــــيش:

---

(1) أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، تر: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل(قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ط.2، 1432هـ، 2011م) ص.612.

* الأزمة في سوريا وتجلياتها المختلفة والمعقدة أثرت جدا على هذا المبدأ بدءا بالعلاقات مع سوريا والتي وصلت للتصعيد مرات عديدة على خلفية استعمال النظام السوري القوة المفرطة ضد شعبه وتجليات قضية اللاجئين السوريين، ثم الدور الإيراني والروسي في سوريا والذي أثر على علاقاتهما بتركيا.

(2) المرجع نفسه،612، 614.

(3) المرجع نفسه،614، 616.

(4) IbrahimKalin,"Turkish Foreign Policy,"2013, www.ibrahim kalin.com/test/turkish-foreign-policy/

(5) Volkan Ipek,"The 2011landing of turkey on somalia:The state to people"Aspect of turkish foreign policy towards sub- saharian africa,"European Scientific Journal,May2014/special/edition ISSN:1857-7881(print)e-ISSN1857-7431,pp.412-428.

(6) Ali Belgic and Daniel Nascimento,"Turkey's new focuson Africa:causes and challanges,"NOREF,Policy Brief, Sept 2014.

(7) Mehmet Ozkan and Birol Akgien, "Turkey's opening to Africa", THE JOURNAL MODERN AFRICAN STUDIES Vol.48 ISS.4, November 2010, pp.525-546.

(8) محمد أوزكان،"من القول إلى الفعل: العلاقات التركية الأفريقية وتحليلها 1998-2015،"في: الانفتاح التركي على القارة السمراء، رؤية تركية، السنة4، العدد4، شتاء 2015، ص ص.7-23.

(9) محمد صادق اسماعيل، التجربة التركية ...من أتاتورك إلى أوردوغان (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط.2، مارس 2013) ص.23.

(10) أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، 641.

(11) موقع وزارة الخارجية التركية،" العلاقات التركية مع الدول الأفريقية،"www.mfa.gov.tr.2011 العلاقات- التركية- مع -الدول- الأفريقية ar.mfa.

(12) أوغلو، ص.641.

(13) أيمن السيد شبانة،" العلاقات التركية الأفريقية،" في محمود أبو العينين(محرر): **التقرير الإستراتيجي** الأفريقي 2007/2008 (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، الإصدار الخامس،أكتوبر 2008) ص647، 648.

(14) عبد الله تركماني، تعاظم الدور الإقليمي لتركيا(مقوماته وأبعاده ومظاهره وحدوده) (تونس: دار نقوش عربية، ط.1، 2010) ص ص. 233، 234.

(15) محمود زكرياء محمود إبراهيم، العلاقات السياسية الأفريقية التركية: المحددات والقضايا (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الأفريقية، مؤتمر العلاقات الأفريقية ص193-218.

مؤتمر العلاقات الأفريقية/www.research.iva.edu.sd

(16) Hazin Caglar,"Turkish Foreign Policy Towards Sub Saharan Section Of African Countries,"Graduation Thesis,T.C.Yeditepe Universitesi, Faculty of Economics And Administrative Sciences, Department Of Political Sciences And International Relations,2015,pp.21,23.

(17) David Shinn,"Turkey's Engagement in Sub Saharan Africa,Shifting Alliances and Strategic Diversification,"Chatham House,The Royal Institute of International Affairs,September2015,pp.2-20.

(18) Chigozie Enwere," The Dimensions and Challenges of Turkey-Africa Political Relations: A Historical-Analytical Inquiry,"2014, pp.57-72.
www. tjp.fatih.edu.tr/docs/articles/159.pdf

(19) David Shinn,op.cit,pp.2-20.

(20) Elen Eyrice Tepecikliogl u," What is Turkey Doing in Africa? African Opening in Turkish Foreign Policy,"30/04/2015,
www.researchturkey.org/what-is-turkey-doing-in-africa-african-opening-in-turkish-foreign-policy/

(21) Attila G.Kizilarslan," Economic Relations between turkey and African countries," Turkish and African Civil Society organizations,pp.19-27.
www.tasam.org/.../economic_relations_between_turkey_and_african_countries_6ce3.

(22) Ibid, pp.19-27.

(23) Mehmet Ozkan and Birol Akgien, op.cit, pp.525-546.

(24) Volkan Ipek," op.cit, pp.412-428.

(25) Mehmet Ozkan and Birol Akgien, op.cit, pp.525-546.

(26) David Shinn,op.cit,pp.2-20.

(27) David h Shinn,"Turkey-Africa Relations," Turkish American Cultural Center,Madison,Wisconsin,03/06/2016,George Washington University,pp.1-5.

(28) Elen Eyrice Tepeciklioglu,op.cit.

(29) Volkan Ipek," op.cit, pp.412-428.

(30) Alain Vicky," La Turquie à l'assaut de l'Afrique," mai 2011, Le Monde diplomatique,pp.10,11.

(31) Republic of Turkey, Ministry of Foreing Affairs," Turkey-Africa Relations," http://www.mfa.gov.tr/turkey-africa-relations.en.mfa

(32) David Shinn, "Turkey's Engagement in Sub Saharan Africa…," op.cit,pp.2-20.

(33) David Shinn,"Turkey-Africa Relations," op.cit,pp.1-5.

(34) Mehmet Ozkan, "Turkey's African experience: from venture to normalisation,"Instituto Affari Internazionali(IAI)IAI Working Papers 16/20-August 2016.ISSN2280-4331/ISBN978-88-9368-000-4.PP.1-16.

(35) Kevin Knodel,"The Turkish Army is Going to Somalia,"13/01/2016, www.waris boring.com/ the- turkish- army- is- going- to- somalia-404cef 31739e.sj04g25/f

(36) Mehmet Ozkan, "Turkey's African experience,op.cit,pp.1-5.